عليه فقد استدل له بما عليه فيما وجدته عنه بخطه ما مثله ان الجمع
بين الحسن والصحة رتبة متوسطة فللقبول ثلاث رتب
الصحيح اعلاها والحسن ادناها والثالثة ما يتشرب من كل
منهما فان كل ما كان فيه شبه من شيئين ولم يتمحض لاحدهما
اختص برتبة مفردة كقولهم للمز وهو ما فيه حلاوة وحموضة
هذا حلو حامض **قلت** لكن هذا يستلزم اثبات قسم ثالث
ولا قائل به ثم انه يلزم عليه ان لا يكون في كتاب الترمذي
حديث صحيح الا النادر لانه قل ما يعبر الا بقوله حسن صحيح
واذا اردت تحقيق ذلك فانظر الى ما حكم به على الاحاديث
المخرجة في الصحيحين كيف يقول فيها حسن صحيح غالبا واجاب
بعض المتاخرين عن اصل الاشكال بانه باعتبار صدق الوصفين
على الحديث بالنسبة الى احوال رواته عند ائمة الحديث فاذا
كان فيهم من يكون حديثه صحيحا عند قوم وحسنا عند
قوم يقال فيه ذلك ويتعقب هذا بانه لو اراد ذلك لاتى بالواو
التي للجمع فيقول حسن وصحيح او اتى باو التي هي للتخيير او
التردد فقال حسن او صحيح ثم ان الذي يتبادر الى الفهم
ان الترمذي انما حكم على الحديث بالنسبة الى ما عنده لا بالنسبة
الى غيره فهذا مما يقدح في هذا الجواب ويتوقف ايضا على اعتبار
الاحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فان كان في
بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته فيقدح في الجواب
ايضا لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان اقرب الى الحق
من غيره واني لاميل الى ... بقية فالجواب ...
ممكن والله اعلم وقيل يجوز ان يكون مراده ان ذلك باعتبار

وصفين

وصفين مختلفين وهما الاسناد والحكم فيجوز ان يكون قوله حسن
اي باعتبار اسناده صحيح اي باعتبار كونه من قبيل المقبول
وكل مقبول يجوز ان يطلق عليه اسم الصحة وهذا يمشي على قول
من لا يفرد الحسن من الصحيح بل يسمي الكل صحيحا لكن يرد
عليه ما اوردناه اولا من ان الترمذي اكثر من الحكم بذلك
على الاحاديث الصحيحة الاسناد واختار بعض من ادركنا ان
اللفظين عنده مترادفان ويكون اتيانه باللفظ الثاني
بعد الاول على سبيل التاكيد كما يقال صحيح ثابت او جيد قوي او
غير ذلك وهذا قد يقدح فيه القاعدة بان الحمل على التاسيس
خير من الحمل على التاكيد لان الاصل عدم التاكيد لكن قد
يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك وقد وجدنا في
عبارة غير واحد كالدارقطني هذا حديث صحيح ثابت وفي الجملة
اقوى الاجوبة ما اجاب به ابن دقيق العيد والله اعلم **قوله**
من اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن هذا ينبغي ان يقيد به
اطلاقه في اول الكلام على نوع الصحيح وهو قوله الحديث ينقسم
عند اهله الى صحيح وحسن وضعيف **قوله** وهو الظاهر
من تصرف الحاكم والى ذلك يومي في تسميته كتاب الترمذي بالجامع
الصحيح انما جعله يومي اليه لان ذلك مقتضاه وذلك ان كتاب
الترمذي مشتمل على الانواع الثلاثة لكن المقبول فيه من
الصحيح والحسن اكثر من المردود فحكم للجميع بالصحة بمقتضى
الغلبة فلو كان ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن لكان في
حكمه ذلك مخالفا للواقع لان الصحيح الذي فيه اقل من مجموع
الحسن والضعيف فلا يعتذر عنه بانه اراد الغالب فاقتضى توحيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)